الصباح الاقتصادية
12
العدد 2414 - السنة الثامنة
الإثنين 5 جمادى الآخرة 1437 - الموافق 14 مارس 2016
Monday 14 March 2016 - No.2414 - 8th Year

أكد أن البنك الدولي يؤيد إقرار حزمة الإصلاحات المتكاملة

رعد: التشريعات الاقتصادية الجديدة ستساهم في تحديث بيئة الأعمال والاستثمار بالكويت

أعرب مدير مكتب البنك الدولي في الكويت الدكتور فراس رعد عن تأييد البنك للخطوات التي تقوم بها الحكومة ومجلس الأمة الكويتيان نحو إقرار حزمة متكاملة من الإصلاحات لما لها من أهمية بالغة في تحقيق الغايات التنموية المنشودة في البلاد.

وقال رعد «إن الحزمة الحالية وفق ما أعلنه نائب رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح تضم إصلاحات متعددة على المدين القصير والمتوسط وتشمل مجالات السياسة المالية والتخصيص وريادة الأعمال وسوق العمل وبيئة الاستثمار والأعمال». وأكد أهمية هذه الإصلاحات الاقتصادية بغض النظر عن مستوى أسعار النفط العالمية «لأنها ضرورية في إعادة رسم دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية الوطنية وتهيئة الدولة والمجتمع للتعاطي ضمن بيئة إقتصادية جديدة غير مبنية على النفط على المدى البعيد لاسيما أن هبوط أسعار النفط في الآونة الأخيرة يزيد من أهمية الإسراع في تنفيذ مثل هذه الإصلاحات نحو التحديث الاقتصادي».

وأعاد التأكيد على موقف البنك الدولي من مسألة ترشيد الدعوم «والقائم على اعتبارات عدة أولها المبدأ العام الذي يؤمن به البنك بأن الإنفاق العام على الدعوم - إن وجد - يجب أن يوجه نحو مؤازرة أفراد يستحقون تلقي هذا الدعم وليس نحو دعم سلع أو خدمات في المطلق إذ تشير معظم التجارب الدولية إلى أن السياسات الداعمة للسلع والخدمات لا تفيد الطبقات الاقتصادية الأقل حظا بقدر ما تفيد الطبقات المتوسطة والعليا وهذا الواقع لا يخدم غاية العدالة الاجتماعية».

وأضاف رعد أن الاعتبار الثاني يكمن في أن للدعوم تأثيرا سلبيا على إيرادات الميزانية العامة وتهدد الاستدامة المالية للدولة على المدى البعيد وهذه الحقيقة مثلا حفزت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في الأشهر الأخيرة على اتخاذ خطوات تصحيحية لمعالجة هذا الوضع.

وأشار إلى أن «العجز المقدر في ميزانية الكويت للسنة المالية المقبلة هو نحو 40 مليار دولار أمريكي (الدولار يساوي 300ر0 دينار كويتي) وفق تصريحات وزارة المالية الكويتية وهذا المبلغ سيشكل عبئا إضافيا جديدا على الدولة الكويتية ولا يمكن تغطيته إلا من خلال الاقتراض أو السحب من الاحتياطي العام».

وعن الاعتبار الثالث ذكر أن الدعوم تساهم في نشوء سلوكيات غير صحية في المجتمع عبر تشجيع الإسراف فضلا عن أن لدعم مشتقات النفط آثارا سلبية على البيئة والاكتظاظ المروري بسبب الاستهلاك المتزايد للمركبات.

وعن التشريعات الاقتصادية في الكويت أفاد رعد بأن البنك الدولي يؤيد السير قدما نحو إقرار جملة من القوانين الاقتصادية الجديدة منها قوانين الضريبة المضافة والضريبة على الأرباح وقانون المناقصات العامة وقوانين الإعسار.

- نؤيد توجه الكويت حكومة ومجلساً لإقرار حزمة الإصلاحات الاقتصادية

فراس رعد

- سياسة التوظيف العام هي بمنزلة آلية لإعادة توزيع الثروة النفطية على المواطنين في البلاد
- التحدي أمامكم على المدى البعيد يتمثل في كيفية تحقيق وإدارة الانتقال من دولة ريعية إلى دولة تمكينية

- العجز المقدر للسنة المالية المقبلة هو 40 مليار دولار ولا يمكن تغطيته إلا من خلال الاقتراض أو السحب من الاحتياطي العام
- البنك سيعمل على مساعدة الحكومة الكويتية في تحضير قانونين هما «المعاملات المضمونة» و«الاستعلام الائتماني»

وبين أن البنك الدولي عمل منذ عام 2011 مع جهات حكومية عدة بشأن قوانين الإعسار لاسيما وزارة التجارة والصناعة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر وإدارة الفتوى والتشريع للتحضير لقانونين جديدين يخصان موضوع الإعسار حفاظا على حقوق الدائنين و تشجيعا للاستثمار المباشر في الاقتصاد الكويتي.

وقال إن القانونين هما (قانون إعادة هيكلة وتصفية المنشآت التجارية) و(قانون إعادة هيكلة المديونيات الطوعية) مشيرا إلى أن البنك الدولي سيعمل على مساعدة الحكومة الكويتية في تحضير قانونين اضافيين في هذا الإطار هما (قانون المعاملات المضمونة) و(قانون الاستعلام الائتماني).

وأكد رعد أن هذه التشريعات الاقتصادية الجديدة إلى جانب خطوات اقتصادية أخرى (مثل إنشاء النافذة الواحدة والسريعة لتسجيل الشركات وتحديث المنظومة الجمركية وتسريع الدورة المستندية) ستعمل على تحديث بيئة الأعمال والاستثمار في الكويت مما ينعكس إيجابا على حركة الاستثمار وخلق فرص العمل في القطاع الخاص الكويتي.

وذكر أن سياسة التوظيف العام هي بمنزلة آلية لإعادة توزيع الثروة النفطية على المواطنين في الكويت وأدت إلى وجود نحو 90 في المئة من المواطنين في القطاع العام».

وبين أن معالجة هذا الوضع غير المستدام يحتم على الكويت إجراء إصلاحات في سوق العمل وحث المواطنين على الدخول في صفوف القطاع الخاص واستحداث آلية جديدة لإعادة توزيع الثروة الوطنية على المواطنين.

وأكد رعد أهمية دور الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال من خلال مبادراته الحالية لخلق منظومة بيئية لدعم ريادة الأعمال في الكويت.

وعن أهم القطاعات لتنويع مصادر الدخل في الكويت التي يمكن الاستفادة منها مستقبلا أفاد رعد بان هناك قطاعات اقتصادية واعدة في الكويت يمكن التعويل عليها بما فيها القطاع التجاري واللوجستي إضافة إلى قطاع الصناعات الخفيفة وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خصوصا المشاريع الرائدة في مجال التكنولوجيا الحديثة والمعلومات والاتصالات.

وقال إن المولى عز وجل حبا الكويت عبر التاريخ بنعم عديدة أهمها القيادة الحكيمة والرشيدة والترابط الاجتماعي خلف هذه القيادة علاوة على الأمن والاستقرار والموقع الجغرافي والثروة النفطية التي ساهمت في تأسيس الكويت الحديثة التي ضخت استثمارات جمة في مجال البنية التحتية والتنمية البشرية لتحتل الكويت مكانة تنموية متقدمة بين الدول العربية في العقود الأولى بعد الاستقلال.

وأشار إلى أن الكويت عملت بنجاح على تنويع أنشطتها واستثماراتها في قطاع النفط داخل البلاد وخارجها وسجلت قصة نجاح اقتصادية كبيرة في العقود الماضية عبر هيكلة القطاع إلى شركات متخصصة ومعنية بكل المراحل من الإنتاج والتكرير والنقل والبيع والمنتجات الثانوية (البتروكيماوية) حيث تمتلك شركة البترول الكويتية العالمية استثمارات ناجحة في العديد من دول العالم لاسيما أوروبا. وذكر رعد أن هناك قصة نجاح اقتصادية كبيرة أخرى هي إنشاء صندوق الأجيال القادمة وسياسات وأعمال الهيئة العامة للاستثمار عبر السنوات الطويلة الماضية حيث تولت الهيئة إدارة الاستثمارات الوطنية بمهنية عالية مما عمل على رفع قيمة الاحتياطي العام إلى مستواه الحالي «المقدر مابين 500 إلى 600 مليار دولار».

وأشار إلى أن الاستثمارات الكويتية في الخارج التي تراكمت عبر العقود الماضية مكنت الحكومات والاقتصاد الكويتي من تجاوز العديد من التحديات الاقتصادية والسياسة بما فيها تبعات الغزو العراقي في تسعينيات القرن الماضي.

وأوضح رعد أن العبرة في الوقت الحاضر تتمثل في كيفية استعادة هذه الروح نفسها لخلق قصص نجاح اقتصادية جديدة لمعالجة التحديات الراهنة وعلى رأسها الاعتماد الكلي على النفط كمورد وحيد للدخل القومي وما نتج عن ذلك من بروز ما يسمى ثقافة النفط «أي ظهور سلوك الاستهلاك على حساب الإنتاج في الحياة الاقتصادية العامة» مما أدى في واقع الحال إلى انضمام الغالبية العظمى من المواطنين إلى صفوف القطاع العام وليس إلى القطاعات المنتجة في القطاع الخاص.

وقال رعد إن التحدي أمام الكويت على المدى البعيد يتمثل في كيفية تحقيق وإدارة الانتقال من دولة ريعية إلى دولة تمكينية تماشيا مع الرؤية الأميرية لجعل الكويت مركزا تجاريا وماليا بحلول عام 2035.

وحدد رعد معنى (التمكينية) بأنها الدولة التي تكرس جهودها نحو تمكين المواطن من الانخراط في الأعمال والميادين الاقتصادية المنتجة ومنافسة بقية شعوب العالم عن طريق الاستثمار المجدي في التعليم واقتصاد المعرفة ورفع مهارات المواطنين.

يذكر أن البنك الدولي الذي يمتلك فرعا إقليميا في الكويت هو إحدى الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية وبدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وزاد تركيز البنك حاليا على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله.

الضغوطات البيعية تهيمن على الجلسة الافتتاحية للبورصة

استهل سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) تعاملات بداية الأسبوع بتحركات انتقائية على الأسهم التشغيلية وأخرى متدنية القيمة مما انعكس مباشرة على مسار المؤشرات الرئيسية.

وكان لافتا في متوال الحركة هيمنة الضغوطات البيعية التي طالت عددا كبيرا من الأسهم وتصدرتها الأسهم التي تراوحت أسعارها بين 5ر10 فلس و 5ر37 فلس ومن أبرزها أسهم (صفاة طاقة) و(المستثمرون) و(السلام).

وبعد مرور نحو ساعة من عمر الجلسة تنوعت الحركة داخل مسار السوق مع ظهور أداء أسهم شركات متوسطة الأسعار مثل سهمي (نابيسكو) و(بوبيك) وهما ضمن شريحة الأسهم التي تتحرك وفقا لأمور استثنائية مثل الإفصاحات أو عقد صفقات جديدة.

ومازال السوق يترقب اي محفزات من الشركات التي لم تعلن بعد نتائجها المالية للعام الماضي فيما لم تعلن سوى 98 شركة من أصل 188 شركة بياناتها المالية بنهاية إغلاقات الأسبوع الماضي محققة 35ر1 مليار دينار كويتي بارتفاع نسبته 9ر4 في المئة عن نتائج عام 2014 (الدولار الأمريكي يساوي 300ر0 دينار).

وكالمعتاد انعكست أخبار شركات مدرجة على اهتمامات المتعاملين في السوق إذ إعلنت نحو 3 شركات عن مواعيد انعقاد عمومياتها لإقرار بياناتها المالية عن عام 2015 في حين أعلنت شركات أخرى عن اجتماعات لمجالس إداراتها لمناقشة البيانات أو النظر في توصيات مجالس الإدارات بتوزيعات الأرباح.

البورصة تستهل تعاملات الأسبوع بتحركات انتقائية على الأسهم التشغيلية

وكان إعلان شركة (صفوان للتجارة العامة والمقاولات) عن انعقاد اجتماع مجلس الإدارة 24 مارس الجاري لمناقشة الانسحاب الاختياري محل اهتمام الكثير من المتعاملين إلى جانب إعلان (جيران القابضة) بشأن صدور حكم قضائي في قضية محطة مشرف.

كما اهتم المتعاملون بإفصاح (بيتك) عن المعلومات الجوهرية بشأن تقرير وكالة (موديز) للتصنيف الائتماني بعد مراجعتها التصنيف الائتماني ل 26 بنكا خليجيا من بينهم (بيتك).

وأكد (بيتك) في هذا الاطار أن هذه المراجعة تعد جزءا من عملية المراجعة العالمية للتصنيفات الائتمانية والملاءة الائتمانية للدول المصدرة للنفط والبنوك التي تعمل بها.

وكالمعتاد في بداية جلسات الأسبوع ذهبت المحصلة النهائية للقيمة النقدية المتداولة في جلسة أمس لمصلحة الأسهم الصغيرة والمتوسطة بنحو 60 في المئة مقابل 40 في المئة لمكونات أسهم مؤشر (كويت 15).

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) أغلق جلسة أمس مرتفعا 6ر3 نقطة ليصل إلى مستوى 5288 نقطة في حين بلغت القيمة النقدية نحو 7ر10 مليون دينار تمت عبر 3217 صفقة نقدية وكمية أسهم بلغت 7ر165 مليون سهم.

«الكويتية للاستثمار» تدعم مشاريع التخرج لطلاب كلية «الهندسة والبترول»

لقطة جماعية للمسؤولين

إيمانا منها بأهمية دعم الفئة الشابة والقطاع التعليمي بصورة خاصة، أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار عن رعايتها ودعمها لمشاريع التخرج لطلبة كلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت، وذلك من منطلق حرص الشركة على ترسيخ مكانتها كشركة كويتية راعية للفعاليات الشبابية بكل ما فيها من طاقات حيوية وأفكار ابداعية من شأنها الارتقاء بالفكر الشبابي الكويتي نحو التطور.

وتحرص الشركة الكويتية للاستثمار على دعم وتطوير رعاية الشباب وحثهم على تقديم أفضل ما لديهم، وذلك إيمانا منها بأهمية تطوير هذه الشريحة التي يرتكز عليها تحقيق الارتقاء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة لكونها اللبنة الأساسية للمستقبل. وتركز الشركة الكويتية للاستثمار من خلال دعمها مشاريع الطلبة على تعزيز أهمية التعليم التطبيقي، كأحد أهم القطاعات الاستراتيجية التي يجب الاهتمام بها وربطها مباشرة باحتياجات سوق العمل في شتى التخصصات، ايمانا منها بضرورة مساعدة الشباب الكويتيين على ترجمة طموحاتهم الى مشاريع واقعية تزيد مجتمعنا رفعة وتطورا.

يذكر أن سجل الشركة الكويتية للاستثمار حافل بالعديد من المبادرات الاجتماعية والخيرية والثقافية، وتولي الشركة اهتماما كبيرا بالشباب كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية وتسخر مواردها لمساعدتهم على تنفيذ مشروعاتهم بهدف دعم مسيرة التعليم في الكويت.

المضف يوقع عقد الإشراف على إنشاء المبنى الرئيسي الجديد لبنك الائتمان

وقع المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح مضف المضف عقدا مع دار المكتب الهندسي المشترك ويمثلها المدير العام خالد الفوزان من أجل تقديم خدمات الاشراف على انشاء وانجاز وتأثيث وصيانة المقر الرئيسي الجديد لبنك الائتمان الكويتي ومبنى مواقف السيارات في منطقة جنوب السرة.

وبحسب المخططات الهندسية من المتوقع أن يتكون المقر الرئيسي الجديد للبنك من 11 طابقا بمساحة إجمالية مقدارها (70.650م2)، إضافة إلى موقف سيارات يتسع لنحو 1800 سيارة وملجأ دفاع مدني C4 لـ300 شخص.

ويؤكد القائمون على المشروع أن المبنى الجديد سيكون من المباني الذكية، حيث صمم بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا لتسهيل عمليات الاتصال وإدارة المباني، وتسهيل تعامل مستخدمي المبنى للخدمات المتاحة، فضلا عن كونه مبنى متطورا من الناحية التقنية وذا كفاءة عالية في توفير الطاقة والمصاريف التشغيلية وصديق للبيئة.

جانب من توقيع الاتفاقية